

توجيهات صاحب الجلالة
في مشكلات التخلف والنمو التي تعترض بلادنا

لقد تفضل صاحب الجلالة نصره الله فنظر في مشكلات التخلف والنمو التي تعترض بلادنا في سيرها الحثيث نحو نهضتها المأمولة، فهداها إلى معالجة شؤونها وإصلاح أحوالها في مختلف ميادين حياتها بتوجيهاته السديدة التالية :

مقدمـــة

كنا في الخطاب الذي ألقيناه ليلة الاستفتاء على الدستور، والندوة الصحفية التي عقدناها إثر ظهور نتيجة الاستفتاء، دعونا إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، علماً منا بأن تعبئة القوى وتكاتف الجهود خير وسيلة تتمسك بها أمة تسير في طريق النمو، لبلوغ أهدافها، وتحقيق مطامحها، والوصول إلى الغايات التي تجد وتسعى لادراكها.

وقلنا في خطب مماثلة : «إن من واجب ملك هذه البلاد أن يجد في كل وقت وحين لتوحيد صفوف الأمة حول أهداف وطنية معينة، ويسعى لذلك سعياً متواصلا في صبر ومثابرة، لا تفت في عضده الصعاب، ولا تفل من غرب عزيمته العراقيل، ونحن إذ نجد ذلك الجد، ونسعى هذا السعي، لا ننساق فقط مع الفطرة السليمة، والغريزة القويمة التي تحدو كل مواطن مخلص لهذه البلاد إلى العمل الجماعي والسعي الجاهد لجمع كلمة أمته ولم شعثها وتوثيق روابط أخوتها وتضامنها، بل نؤدي أيضاً رسالة الملك التاريخية بهذا البلد الكريم، ونقوم بواجباتنا المنصوص عليها في الدستور الذي جعل منا في آن واحد رمز وحدة الأمة والساهر على سلامة حدود الوطن. وليست هذه الوحدة في نظرنا جغرافية فحسب، بل هي كذلك وحدة إيمان ومشاعر وأهداف.

واليوم وقد أصبحت أفكار أمتنا عرضة للحيرة والبلبلة نتيجة تضارب النظريات الاجتماعية وتعدد المناهج الاقتصادية رأينا من واجبنا أن نسعى للقضاء على تلك الحيرة وهذه البلبلة ونستأصل شأفة كل داء يعرض وحدة الأمة والتآم جمعها إلى التفتت والانحلال.

هذا ولقد خلونا إلى نفسنا فترة من الزمان، قارنا فيها حالة المغرب الراهنة بحالته قبل عشرة أعوام، وأمعنا النظر في القضايا والمشاكل الناتجة عن نمو البلاد، وحللنا العوامل والأسباب التي خلقت التذمر والاستياء، فأنتجت المقارنة أن المغرب أصبح مستقلا كامل الاستقلال، موحداً بعدما كان مجزءاً إلى مناطق، تام السيادة بجلاء القوات الأجنبية عنه، ذا عملة مستقلة، وأن الخدمات الاجتماعية من تعليم وإسعاف وتجهيز اتسعت اتساعاً كبيراً وصار يستفيد منها جميع السكان لأنفسهم ولأولادهم أو لهم جميعاً. كما أنتج التحليل أن عوامل التذمر والاستياء تولد بعضها عن تكاليف الاستقلال وترفعنا عن الموارد المشوبة التي ترهن حريتنا وتمس كرامتنا ؛ وتولد بعضها الآخر عن اتباع الهوى، وانعدام الضمير، وقلة التجربة، وتضخم الاحتياجات، وضآلة الامكانيات، وسوء الفهم والتطبيق للحريات التي نمارسها، والحقوق التي نتمتع بها، والديمقراطية التي جعلناها لنظام الحكم أساساً وشعاراً.

وبعد استعراض أنواع الأدواء وأصناف المشاكل ارتأينا أن نعرض التوجيهات في ميادين إن كانت محدودة فإن لها أهميتها في مستقبل البلاد، ومن شأن تطبيقها بعد الدراسة والتمحيص إعادة الثقة إلى النفوس، والحماس والأمل إلى القلوب، وأن تتكاتف جهود جميع العاملين المخلصين الذين يرغبون في خدمة شعبهم ووطنهم بجد وصدق وإن اختلفت منهم النزعات وتباينت الميول.



الادارة

كثر القيل والقال حول جهازنا الاداري الذي ألصقت به اتهامات مسيئة إلى سمعته وبالتالي إلى سمعة البلاد.

وإذا كان الواجب يفرض علينا أن نعترف بأن لهذه الاتهامات نصيباً من الصحة، فإن الانصاف يفرض علينا من جهة أخرى أن لا نصم جهازنا الاداري كله بالضعف، وننسب إليه كل ما يتحدث به الناس من فساد.

ونحن مصممون العزم على تتبع الداء واستئصال الفساد، وقد أحدثنا لهذا الغرض محكمة خاصة للعدل للضرب على أيدي من تسول له نفسه التلاعب بأموال الدولة وتعاطي الرشوة واستغلال النفوذ.

وبالاضافة إلى ما هو منصوص عليه في قانون الوظيفة العمومية من حقوق الموظف وواجباته فقد وطدنا العزم على أن يسير جهازنا الاداري وفق المبادىء الآتية، ونتخذ التدابير المعروضة فيما يلي :

1) المغاربة سواء فيما يتعلق بالشروط المطلوبة لنيل الوظائف والمناصب العمومية. وهذا المبدأ الصالح قد اكتسى صبغة دستورية، واجتناباً لكل حيف أو محاباة يجب أن يباشر التوظيف عن طريق المباراة طبق ما ينص عليه القانون.

2) ويستتبع احترام المبدأ السالف الذكر أن يكون الموظفون سواء فيما يرجع إلى الأجور إذا كان مستواهم واحداً وعملهم متشابهاً.

3) يجب على الموظف أن يباشر مهمته الادارية في تجرد تام عن ميوله السياسية، وفي مقابل ذلك لا ينقل الموظف ولا يعزل، ولا يقدم أو يؤخر في ترقيه من أجل أفكاره السياسية، والقصد من هذا كله ضمان الاستقرار لأوضاعنا الادارية، واحترام أفكار الموظفين، وجعل الوظيفة في خدمة المواطنين.

ومن المسلم به أن النصوص التي تمنع على طوائف من الموظفين كل نشاط سياسي سيبقى العمل بها جاريا.

4) يجب أن تتوافر في أعضاء الدواوين الوزارية الكفاية والمروءة، لتصان للدواوين حرمتها بالنسبة للادارة وللناس.

5) لا يكون التسيير بيد أعضاء الدواوين الذين هم موظفون سياسيون لا يتصفون بصفة الاستقرار والاستمرار فيما يرجع لقضايا الادارة ودراستها وإيجاد الحلول لها، وينيط الوزير هذه المهمة بالموظفين القارين كالكاتب العام للوزارة الذي يمنح صلاحية عامة للتسيير، كما ينيطها برؤساء المصالح فيما يرجع للمأموريات خاصة.

6) لوحظ أنه كثيراً ما تحدث عراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق المشاريع المفيدة وسير جهازنا الاداري سيره المطلوب، ولهذا قررنا إنشاء جهاز حكومي للبحث عن الأسباب التي تعرقل سير الجهاز الاداري، وإيجاد الحلول اللازمة لها، وتبسيط المسطرات الادارية، وتوحيد الأجهزة المتماثلة المتفرقة وتركيزها، وتحديد الوسائل الكفيلة باجتناب التبذير. ويجب أن ينجز الجهاز الحكومي المذكور عمله في مدة لا تتعدى سنة.

7) لكي تسير الادارة السير المجدي، وتنجز المهام في الآماد المحددة لها، ولبث روح الامتثال والاستقامة



في مباشرة الأمور يجب أن يكون الوزراء على علم تام بسير المصالح التابعة لهم، وسلوك الموظفين الذين هم إلى نظرهم، وهذا يتطلب منهم إجراء تفتيشات دقيقة منتظمة على إدارتهم المركزية والمصالح الخارجية بواسطة الأجهزة التي يتوفرون عليها، هذا علاوة على ما هو مناط بالوظيفة العمومية والمفتشية العامة الموجودة بالكتابة العامة للحكومة ـــ من تفتيش ومراقبة على سير الأعمال.

8) تحقيق اللامركزية، ليعطى للديمقراطية مدلول حقيقي، ويمكن للجماعات المنتخبة ـــ محلية كانت أو إقليمية ـــ أن تقوم بدورها على الوجه المطلوب.

9) الضغط على مصاريف التسيير حتى يتأتى بالمبالغ المتوفرة مراجعة قيمة الأرقام الاستدلالية.

10) تطبيق المنشور رقم 22 و. ع الصادر بشأن العقود المبرمة مع موظفي الاطارات تطبيقاً صارماً ـــ ويمنع الترقي في نطاق هذا النوع من العقود.

11) مراقبة عقود التوظيف مراقبة دقيقة من حيث الكفايات والسوابق الادارية.

12) إعادة النظر في أجور موظفي المؤسسات العمومية والشبيهة بالعمومية والمصالح ذات الامتياز مع مراعاة مختلف أنواع النشاط داخل هذه المؤسسات، ومع مراعاة الانتاج ؛ ويجب أن تتم إعادة النظر في ذلك كله في أجل لا يتعدى ستة أشهر.

13) ضرورة توعية الموظفين ليكونوا على المام بمشاريع الحكومة ومخططاتها وأهدافها، وليقبلوا على العمل في الجهات المحتاجة إلى العناية الوافرة لاخراجها من حالة التخلف وجعلها تساير موكب التطور العام بالمملكة.

مراجعة التشريع

باشرت الحكومة منذ الاستقلال مراجعة عدد من النصوص التشريعية كان العمل جارياً بها طيلة عهد الحماية، غير أن نصوصاً غير قليلة صدرت في ذلك العهد لم تتناولها المراجعة وبقي العمل جارياً بها الآن على الرغم من تبدل الأوضاع. ولهذا قررنا إنشاء جهاز حكومي نكل إليه السهر على المراجعة حتى تطبق في عموم مملكتنا نصوص موحدة تراعي الوضع الجديد للبلاد والتطور الحاصل في جميع مرافقها. ويتعين على هذا الجهاز أن يقوم خلال سنة بإحصاء النصوص التشريعية التي يرتكز عليها سير كل وزارة وفرز ما هو من اختصاص البرلمان مما هو من اختصاص السلطة التنظيمية، ليمكن للحكومة أن تعرض على البرلمان مشاريع بتعديل ما هو داخل منها في نطاق القانون وليمكن للوزير الأول والوزراء المختصين أن يعدلوا منها ما هو داخل في نطاق السلطة التنظيمية.

الميدان التربوي

إن الغاية التي يهدف إليها كل مجتمع بإقامة مؤسسات للتربية هي تهذيب النفوس وتثقيف العقول، وتكوين رجال يستطيعون بفضل هذا التهذيب وهذا التثقيف أن ينفعوا أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه، فالمؤسسات والمعاهد والجامعات التي تنشئها الدولة يجب أن تضطلع بهذه المهمة أتم اضطلاع وأكمله، وتوفر للأمة عددا من الرجال الذين يمكن أن يفيدوها في شؤون شتى من حياتها بالخبرة التي اكتسبوها، والمعرفة التي ظفروا بها، ولن تكون هذه الخبرة ذات شأن، وهذه المعرفة ذات قيمة إلا إذا ترتب عنها نمو الفرد واستعداده

لمساهمة مجدية في إرضاء الحاجات والمتطلبات التي يفرضها تطور الأمة ورقيها وازدهارها.

ولتحقيق هذا الهدف يجب :

1) رفع مستوى التعليم :

ويستلزم ذلك :

1 ــ مراجعة البرامج والمناهج لتكون في مستوى النهضة العلمية والتطور المتواصل للأسرة البشرية.

2 ــ تكوين إطارات صالحة للتعليم واختيارها اختيارا نزيها من بين الاطارات الموجودة.

3 ــ الاستعانة بجميع الوسائل العلمية والتقنية الحديثة لتلقين المعلومات.

4 ــ العدول عن التناوب شيئا فشيئا تخفيفا على المعلم الذي يجهده التناوب ويقلل من عنايته بالتلاميذ.

5 ــ تشجيع التعليم الحر مع مراقبته.

6 ــ إجتناب التساهل في الامتحانات بحيث لا ينتقل من فصل إلى فصل أعلى منه، ولا يحصل على الشهادات إلا الطلبة والتلاميذ الذين هم في المستوى الحقيقي المقدر للانتقال ونيل الشهادات بصرف النظر عن السن.

وبالاضافة إلى هذا نرى من الضروري تأليف لجنة لوضع الكتب المدرسية أو اختيارها، ويجب على هذه اللجنة أن لا تراعي في الكتب إلا صلاحيتها لما يكفل رفع المستوى التعليمي، وإن تصرف النظر عن مؤلفيها ومكانتهم في الادارة.

2) الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي :

يجب تقوية العناية بالتعليم المهني والصناعي والمحافظة على ما هو موجود منه. فنحن نسعى لتكوين إطارات مفكرة ومبدعة، ولا نريد أن تبقى هذه الاطارات مشلولة لانعدام الواسطة بينها وبين اليد العاملة غير المتخصصة. وبالاضافة إلى ما تستدعيه مرافق المجتمع من تكوين عناصر متخصصة في جميع ميادين التخصص المهنية والصناعية، فإن التخصص يفتح بسهولة مجالات العمل في أوجه العمال المتخصصين ويجعلهم يحصلون على أجور مغرية تفوق أحيانا ما يحصل عليه خريجو التعليم العالي.

وتجب الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مراكز التكوين الحالية البالغ عددها 213 مركزا. إذ ليس من المعقول أن توجد هذه المراكز كلها ويبقى البلد يشكو خصاصة ويعاني نقصا في الكهربائيين والميكانيكيين ومسيري الفنادق والمطاعم والعاملين في المختبرات، وحتى المصورين والخياطين الممتازين.

ولزيادة العناية بهذا النوع من التعليم يجب فتح أبوابه في أوجه التلاميذ الذين أتموا دراستهم الابتدائية أو انقطعوا عن الدراسة في الطور الأول الثانوي ؛ وليس هناك ما يحول بين المتفوقين منهم وبين متابعة الدراسة التقنية والصناعية والثانوية والعالية.

ويجب على الآباء أن يطمئنوا إلى أن التعليم التقني والصناعي سيبقى مفتوحا باستمرار في أوجه أبنائهم الراسبين في الابتدائي والثانوي حتى لا يبقوا عرضة للضياع.

3) نشر التعليم الفلاحي :

يجب بذل المجهود اللازم لتقوية التعليم الفلاحي ونشره على نطاق واسع نظرا إلى أن الفلاحة هي ثروتنا الوطنية الأولى، وإلى أن أكثرية سكان مملكتنا يقتاتون منها، ويجب أن يستهدف التعليم في جملة ما يستهدف تكوين الطفل المغربي تكوينا يجعله وثيق الصلة بشؤون الفلاحة، وأن تحظى الفلاحة بالعناية في جميع مراحله، وأن ترمي البرامج والمناهج إلى تحقيق هذه الغاية.

4) توجيه الطلبة :

تجب العناية بتوجيه الطلبة توجيها يستجيب لاحتياجات الأمة. إلا أنه ينبغي أن توفق مصالح التوجيه بين تلك الاحتياجات ومواهب الطلبة حتى لا تقع أغلاط مضرة بهم وبالمجتمع.

5) تقوية الصلات بين الطلبة والجهاز الاداري والتعليمي :

يجب توثيق عرى الاتصال بين وزارة التهذيب الوطني وبين الطلبة قصد إعادة الثقة إلى نفوسهم، وإشعارهم بعناية الدولة بأكلهم ومسكنهم وضمان مستقبلهم، وتهيئة السبل التي تمكن من نشر الوعي بينهم، ووقايتهم مخاطر الانحرافات المضرة بمستقبلهم ومستقبل الأمة. كما يجب على وزارة التهذيب الوطني أن تشركهم في مجالس الجامعات والكليات ليتفهموا المشاكل ويتهيأوا لحمل المسؤوليات.

6) فتح المطاعم المدرسية :

يجب أن تعيد وزارة التهذيب الوطني فتح المطاعم المدرسية في أوجه التلاميذ.

7) اجتناب التعليم العالي الذي لا باعث عليه إلا الأبهة :

تجب إعادة النظر في كل تعليم عال لا باعث عليه إلا الأبهة حتى لا يخرج لنا إطارات ضعيفة المعرفة والتكوين، كما يقع في بعض الكليات التي أنشئت وتكلف الدولة غالياً وهي لا تتوفر إلا على أساتذة يأتون من الخارج في فترات متقطعة، ولا يستطيعون أن يراقبوا الطلبة عن كثب ولا أن يتتبعوا نشاطهم الدراسي.

كل ما سبق من مبادىء وتوجيهات يقتضي أن يكون الجهاز الاداري المشرف على التعليم في جميع مستوياته قادرا على تحقيق تلك المبادىء والأخذ بتلك التوجيهات، ومراقبة سير التعليم وتسيير الشؤون الادارية مراقبة وتسييرا يشعر معهما الأساتذة والآباء والتلاميذ والطلبة والأمة جمعاء بحسن اضطلاع الجهاز الاداري بمسؤولياته والعناية بشؤونهم المعنوية والمادية.

الشبيبة

إن دور شبيبتنا الصاعدة وفتوتنا الناشئة في معركة البناء عظيم ؛ هذه الشبيبة التي يجب على الدولة أن تسهر بكل ما يتوفر لديها من وسائل، ويجتمع لها من أدوات على تهذيبها وتوعيتها وتوجيهها الوجهة الصالحة، وإعدادها لتواجه مسؤوليات المستقبل بحنكة واقتدار، مثلما يجب على الآباء والأمهات والمنظمات القومية والمجتمع كله أن يعمل لذلك، فالفتيان والشبان أبناؤنا وفلذات أكبادنا وورثتنا وخلفاؤنا من بعدنا. فيجب أن تتفهم الدولة والأسرة مشاكلهم، وتتبينا مشاغلهم، وترعياهم وهم ينمون ويكبرون، وتعيناهم على التغلب على العقبات

التي تواجههم في تلك المراحل الأولى من حياتهم. وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نحض أبناءنا على الصلاة وهم في سن السابعة، ونؤدبهم على تركها ابتداء من العاشرة، فلأنه أراد أن يظهر لنا مبلغ تكريم الله وتشريفه للانسان عندما أناط به مسؤوليات وهو في تلك السن المبكرة، كما أنه صلى الله عليه وسلم أعطانا مثلا نحتذيه فيما يجب عمله بالنسبة لبقية الواجبات والتكاليف التي تدرب الطفل من صغره على الفضيلة، وتطبعه بطابع الأدب والمروءة، وتجعل منه إنسانا صالحا واعيا قادرا على جلب المنفعة لنفسه ومجتمعه، ودرء المفسدة عن الوسط الذي يعيش فيه. ولاشك أن تعاون الدولة والأسرة على فهم نفسية الطفل، وحل عقده، وتوضيح ما يشكل عليه، والتدرع حياله بالصبر والحكمة في الطور الذي يكون فيه أكثر ما يكون عرضة لثورات نفسية، ونزوات عاطفية، وتخيلات فلسفية، سيجنبه مزالق الزيغ والانحراف، ويجعله قوي النفس، نقي الضمير، شديد الايمان، عظيم الهيام بالمثل العليا والتطلع إلى الأهداف السامية، أهلا لأن نضع بين يديه المسؤوليات، ونلقي إليه بمقاليد الأمور في ثقة وطمأنينة.

ومن واجب الأسرة على الخصوص أن لا تخلط بين الحنو والتدليل، وتتردد بين العاطفة والعقل، فمهما كانت العاطفة قوية يجب أن لا يتعدى الحنو الحد المعقول له، وإلا ألحق بالأطفال أضرارا فادحة يندم عليها الآباء ولات ساعة مندم، فمن واجبهم وهم عماد الأسرة والمثل الأعلى لأبنائهم والمعنيون بقول الرسول عليه السلام «فالرجل راع في بيته وهو مسؤول عن رعيته» أن لا يتساهلوا مع الأطفال فيما لا يتبينون لصغرهم مضرته، وعليهم أن يتشددوا معهم إذا أنسوا منهم ميلا إلى انتهاك الحرمات والتطاول على القيم والمقدسات التي حبب إلينا من الصغر تقديسها وتمجيدها، وزين لنا ونحن في ميعة الطفولة احترامها وتعظيمها، كالاحسان إلى الوالدين، والبرور بالأساتذة والمعلمين، وتوقير الكبار، ورحمة الصغار، والعطف على البائسين والمحرومين.

وإن مسؤولية الأمهات في تربية البنين والبنات وتهذيبهم لعظيمة. فكما عملن أثناء النضال التحريري على بث الوعي وتقوية الشعور الوطني في نفوس الفتيان والشبان ودَفَعنَهُم إلى ميادين التضحية والفداء لتحرير الوطن، فهن اليوم مدعوات إلى إعداد أجيال جديدة قوية النفوس مهذبة الأخلاق تسهم إسهاما مجديا في دعم جانب الاستقلال وتنمية مكاسبه وتشييد صرح النهضة.

ونحن عندما أقررنا الحقوق السياسية للمرأة وأشركناها في الحياة العامة للأمة، وفتحنا في وجهها مجالات العمل الرسمي والحر لم نر في ذلك ما يناقض مهمتها الأساسية المقدسة ولا ما يصرفها عنها، بل كنا على العكس نعتقد أن ذلك — فضلا عن أنه حق من حقوقها الطبيعية — سيكون حافزا على مضاعفة العناية والاهتمام بشؤون الأسرة والمنزل، قصد ضمان السعادة لتلك الخلية الأولى من المجتمع، وتنشئة رجال صالحين.

فعلى المرأة أن تفهم هذا الدور وتقدره حق قدره في هذه المرحلة الحاسمة من بناء الاستقلال وتشييد صرح النهضة المنشودة.

عناصر السياسة الاقتصادية

مازال المغرب رغم ضخامة وتنوع إمكانياته وثرواته يعيش في نطاق اقتصاد لا يمكن من استغلال تلك الامكانيات وتفجير الطاقات الكمينة، لأنه اقتصاد لا يتجاوز سد الحاجيات الضرورية والملحة لتسعين في المائة من السكان، والحالة أن ازدياد المواليد في تصاعد مفرط، والانتاج في ركود، والدخل القومي في انخفاض. هذا مع ضآلة رؤوس الأموال، وقلة الأطر، وضرورة إيجاد الشغل لتسعين ألف مواطن كل سنة.

فأصبح من الضرورة الأكيدة لكي تتوفر وسائل التطور لاقتصادنا وتتحقق ظروف رفع مستوى المعيشة لشعبنا أن نجعل نصب أعيننا ونراعي في توجيه اقتصاد بلادنا متطلبين اثنين :

1) تعبئة كل الطاقات وجميع الامكانيات التي تتوفر عليها البلاد كي نخرج مجتمعنا من محيط التخلف ونخلصه من قبضة الحاجة.

2) أن ندرك تمام الادراك أن التعبئة وإن كانت ضرورية فإنها غير كافية مادام المغرب لا يتوفر على رؤوس الأموال والأطر الكافية للنهوض باقتصاده.

وبالتالي يجب الاعتماد على إعانة أجنبية واسعة النطاق، كما يجب أن تكون هاته الاعانة الأجنبية مهمة ووافرة لكي تكون مجدية ونافعة، ولكن دون أن تكون هذه الاعانة قيوداً لسياسة وطننا ولحرية تصرفنا.

ولتحقيق هذين الهدفين يجب :

1) تقوية الثقة بالدولة في الداخل والخارج.

2) إعداد برنامج اقتصادي يستمر زمنا طويلا، يقع إنجازه على مراحل قصيرة أو طويلة المدى.

3) أن يكون للجهاز الحكومي والاداري الذي يعهد إليه بتنفيذ هذا البرنامج من المكانة والنفوذ المعنوي في الداخل والخارج، ومن الاستقرار في مزاولة نشاطه، ومن الوسائل ما يجعله قادرا على تأدية الواجب والقيام على الوجه الأكمل بالمأمورية المناطة به.

لهذه الغاية سنستعرض :

1) محتوى البرنامج الاقتصادي :

— الفلاحة

— الصناعة

2) الوسائل الكفيلة بإنجاز هذا البرنامج :

1 — ضرورة تحديد نظام اقتصادي واجتماعي

أ) الاختيارات فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في المغرب

ب) النظام الاجتماعي

2 — مالية الدولة والاعانة الخارجية

محتوى البرنامج الاقتصادي :

إذا كان من واجب الدولة أن تشجع أكثر ما يمكن القطاع الخاص على توظيف رؤوس الأموال وتوجه هذا التوظيف إلى الميادين المنتجة حسب سياسة للقرض تشرف الدولة على إعدادها وتسهر مؤسسات القرض المنشأة لهذا الغرض على تطبيقها تطبيقا يجعلها ذات أثر ومفعول، فعلى الدولة كذلك أن تحل محل هذا القطاع الخاص وتقوم بالمبادرات الضرورية كلما ظهر عجزه في ميدان من الميادين وخصوصا منها الميادين الأساسية.

ويجب في هذا الصدد احترام قاعدتين اثنتين والعمل بمقتضاهما :

ــ اجتناب كل منافسة عقيمة وغير مجدية بين القطاعين العمومي والخاص حتى يكون لنشاطهما مفعول متكامل لا متعاكس، نظراً لسعة مجال العمل لهذين القطاعين.

ــ يجب على المؤسسات المكلفة بالاستقبال ومصالح الأبحاث والدراسات لمشاريع توظيف رؤوس الأموال أن تكون لها خطة موحدة فيما يرجع لعلاقات بعضها ببعض، وفيما يرجع لعلاقاتها مع الخواص حتى يتسنى بلوغ الأهداف التي يرمي إليها تصميم التنمية الاقتصادية للبلاد.

ــ وبصفة عامة فإن العلاقات بين الادارة وعموم المواطنين يجب أن يسودها جو من الثقة. وفي هذا الصدد يمكن للمجالس الاستشارية كالغرف التجارية والصناعية والغرف الفلاحية والنقابات المهنية إن هي توفرت على العناصر المسيرة الصالحة ذات الاعتبار والمكانة في الأوساط التي تمثلها تلك المجالس، أن تساهم بالحظ الأوفر في خلق تلك الثقة بين جميع العناصر المشاركة في إنعاش اقتصاد بلادنا.

أ) في الميدان الفلاحي :

الاصلاح الزراعي

رعيا لضرورة تشغيل أكبر عدد ممكن من السكان ونظرا للواجب الملقى على عاتق الدولة لتحقيق تقدم واقعي للبوادي ورفع مستواها والنهوض بها، قررنا أن نقوم بإصلاح زراعي عميق يضمن إنتاجا فلاحيا أوفر ويمكن سكان البوادي من المشاركة بكيفية مباشرة وفعالة في النهوض بالبلاد.

وسيخضع تطبيق هذا الاصلاح الزراعي لسياسة اقتصادية محكمة تحت مراقبة الدولة وبدافع منها وتساهم الجماعات المحلية في تحريكه.

وسيكون هذا الاصلاح بمثابة ثورة حقيقية في النظم الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية للبلاد.

وهذا يستلزم من طرف الدولة :

1) ضرورة ضم كل الأراضي الفلاحية القابلة للاستثمار الفلاحي إلى أصل مشترك.

وسيشتمل هذا الأصل على :

ــ الأراضي المخزنية

ــ أراضي الجماعات

ــ أراضي الجيش

ــ أراضي الأحباس

ــ كل أراضي الاستعمار الرسمي وأراضي الملك التي ستسترجع فيما بعد.

وسيضم إلى هذا الأصل حاصل التعويضات نقداً أو غلات الناتج عن فائض القيمة المترتب عن التجهيزات التي تقوم بها الدولة في الأملاك الخاصة.

2) التوزيـع:

القيام بتوزيع الأراضي المذكورة أعلاه توزيعاً عادلا محكما اقتصاديا لصالح الفلاحين.

3) القيام بالاستثمار :

وجوب القيام باستثمار جميع الأراضي الفلاحية كيفما كان مصدرها ومالكها مع مساعدة الدولة الفنية والمالية. ولهذا فإن عمل الدولة سيتخذ شكلين مختلفين ويتصف بصفة خاصة حسب المناطق الجغرافية :

أ) ستباشر الدولة عملا قويا مركزا في المناطق التي تسمح بذلك من الوجهة الفنية والتي يمكن أن يكون فيها هذا العمل مجديا فيما يرجع لارتفاع الانتاج رابحا من الوجهة المالية وقابلا لأن يقوم به تدريجيا — بدلا من الدولة — من يعنيهم الأمر من الوجهة البشرية.

ويتعلق الأمر خاصة بأراضي الاستعمار والمناطق المسقية وبصفة عامة بجميع المناطق التي لها من الامكانيات والمؤهلات ما يجعل الوسائل الهامة المسخرة لاستغلالها واستثمارها كفيلة باستدرار الربح.

1) وفي هذه المناطق وابتداء من أراضي الاستعمار الخاص والرسمي وأراضي الجيش وأراضي الأحباس وأراضي الجماعات والأراضي التي من المقرر استرجاعها في نطاق فائض القيمة ستؤسس وحدات حسب المبادىء التالية :

— إن الوحدات المغروسة لن تجزأ ولكنها ستستثمر وتدار شؤونها على طريقة التسيير المعمول بها حاليا مع إشراك العمال المشتغلين بها في الأرباح.

— القطع التي تكون وحدات فلاحية كفيلة بإنتاج مستمر — يجب أن تكون ذات مساحة كافية تضمن لمن ستسند إليهم دخلا سنويا أدنى يمكنهم من استثمارها.

وحيث إن التوزيع يكتسي صبغة شخصية فإن على المستفيدين منه أن ينضموا في جمعيات ذات شكل تعاوني لانشاء وحدات واسعة (خمسين هكتارا من الأراضي المسقية وأربعمائة من الأراضي البور) ليسهل عليهم استعمال الآلات وشراء المواد اللازمة وتسويق المنتوجات.

— ستسلم القطع حسب نظام الكراء — البيع، وخلال مدة اختبار معينة فإن كل فرد أعطيت له قطعة وكان إنتاجها أقل من معدل الوحدة التي ينتمي إليها طيلة سنتين متواليتين تنزع منه تلك القطعة.

— إن القطع الموزعة لا يمكن تفويتها ولا تجزئتها.

— وستحدد كذلك كنانيش للالتزامات — التي ستضع مجموع القواعد المذكورة سالفاً — نظم الزراعة قصد تنظيم الانتاج بتعميم مزروعات صالحة للصناعة وزراعات صالحة لتغذية المواشي.

2) وفيما يرجع لمجموع المنطقة المذكورة أعلاه فإن القانون سيحدد استثمارها وستنزع من أصحابها بعد سابق إنذار وأجل معين كل الأراضي التي استثمرت استثماراً ناقصاً.

3) وسيقتصر على هذه المنطقة عمل الهيأة المكلفة بالاستثمار الفلاحي والمنطقة تنظيماً لا مركزياً.

ب) أما في جهات المملكة التي لا يمكن للهيأة السابقة الذكر أن تتدخل فيها :

1) فإن عملية المساعدة والمساندة والارشاد ستبقى متبعة.

2) كما سيتقوى تدخل الانعاش الوطني بتشغيل السكان قصد إدخال تحويل على أوضاع تلك المناطق.

ـــ الدفاع والمحافظة على التربة ـــ تقويم أحواض المنحدرات ـــ التشجير.

ـــ تنظيم المراعي وتحسينها.

ـــ سدود صغرى وعملية تجفيف الأراضي المصابة بالفيضانات.

3) هذا وإن التشريع والقوانين الجاري بها العمل فيما يرجع للغابات سينظر فيها وستصحح وتحور وتتمم كي تصبح مطابقة لمتطلبات كل إقليم حتى نضمن بكيفية أحسن المحافظة على الثروة الغابوية الوطنية مع تأمين المصالح المشروعة للجوار.

إن تطبيق هذا البرنامج يحتم إعادة النظر في أجهزة الدولة التي لها اتصال بالشؤون الفلاحية.

ب) في الميدان الصناعي :

1) من الضروري نهج سياسة محكمة للتصنيع خصوصاً وأن المغرب يتوفر على تجهيز أساسي جيد، وإن كانت حظوظ الأقاليم منه غير متساوية.

2) ضرورة تعبئة رؤوس الأموال العمومية والخاصة معاً في سبيل التنمية، ودعوة رؤوس الأموال المغربية إلى التوظف في القطاعات المنتجة والتي من شأنها أن تخلق مناصب للتشغيل والتوظيف بكيفية مستمرة، والتقليل من الاستهلاك لصالح الوفر وتوظيفه في الميادين المنتجة مع اجتناب النفقات الباهظة في المشريع الكمالية.

3) اختيار الصناعات التي يجب إنشاؤها :

ـــ الصناعات التي تتطلب وفرة من اليد العاملة.

ـــ الصناعات التي تمكن من خلق الوظائف بنفقات قليلة.

ـــ إحداث صناعات تحويلية للمواد الخام كلما كان اليقين من أن منتوجاتها ستجد سوقاً للاستهلاك في الداخل وللتصدير في الخارج.

ـــ إجتناب إنشاء صناعة كمالية لا تبررها ضرورات التنمية الاقتصادية والتي لا تساهم فيها العناصر المغربية من يد عاملة ومواد وطنية بالحظ الأوفر.

ـــ اجتناب الاحتكار والامتياز المطلق في إنشاء الصناعات.

ـــ يجب أن تراعى في سياسة التصنيع الاتفاقيات التي يمكن عقدها في المستقبل بين بلادنا والسوق الأوربية المشتركة ودول المغرب العربي.

ـــ تنشيط وتوسيع التنقيب عن النفط.

الوسائــل :

1) وجوب تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية :

أ) رفع كل التباس فيما يخص المصالح الأجنبية بالمغرب :

ــ أراضي الاستعمار الرسمي وغير الرسمي التي يجب استرجاعها.

ــ المعادن : الزام الشركات المعدنية بمقتضى نصوص تشريعية بأن تكون مدخرات احتياطية، وتوفر قسطاً من أرباحها خلال السنوات التي تحقق فيها الربح لاجتناب طرد العمال ومواصلة التجهيز في السنوات التي تنعدم فيها الأرباح.

ــ القطاع الثالث : يجب القيام فوراً وبدقة بحصر الميادين التي تتحتم مغربتها لرفع كل التباس.

ب) في الميدان الاجتماعي :

يجب على السياسة الاجتماعية أن لا تعنى فقط بالطبقة العاملة بل أن تهتم كذلك بالعاطلين وأن تواجه تصاعد ازدياد المواليد.

كما يجب على سياستنا الاجتماعية أن تبذل كل مجهود لخلق أكثر ما يمكن من الوظائف في كل سنة حتى تتمكن على الأقل من اجتناب تفاحش البطالة إن هي لم تستطع محوها وإزالتها والقضاء عليها مطلقاً.

أما سياسة التكوين المهني المخططة حسب سوق التشغيل الداخلي والخارجي فيجب أن تمكن من مغربة المناصب التي تشغلها الأطر الأجنبية في المغرب بكيفية منتظمة وتدريجية وتسد حاجيات البلاد في سائر الحرف اليدوية وتستخلص أنجع الفوائد التي تعود بالنفع العميم على الفرد والجماعة وذلك بتوظيف الفائض من اليد العاملة في الخارج.

1) استعمال الوسائل الناجعة لحصر أثمان الأمتعة والخدمات التي تدخل في الاستهلاك العادي للمواطن وذلك لمدة معينة مطابقة للمدة التي يتم فيها النهوض باقتصادنا ورفع مستواه.

وإنه لمن العدل والانصاف أن تستقر وتثبت الطاقة الشرائية للعامل طيلة هاته المدة حتى يكون العامل في مأمن من تقلب الأثمان وتحولها.

لهذا وجب القيام بدراسات لصنع مواد وبضاعات في متناول الشعب تسهر الدولة على تحديد أسعارها ومراقبة جودتها وصنعها.

وهكذا يكون الأمر فيما يخص كذلك المواد الغذائية كالدقيق والخبز والسكر، والشاي، والزيت والحوت وغير ذلك، وكذا المواد غير الغذائية وذات الاستهلاك العادي كالدخان والصابون وبعض الملابس.

وستتبع نفس السياسة فيما يرجع للخدمات ؛ فزيادة على مجانية بعض الخدمات العمومية للمحتاجين كالتعليم والصحة العمومية فإن أثمان استعمال بعض المصالح العمومية كالنقل الحضري والوطني ستحدد بكيفية تجعلها في متناول مجموع مستعمليها نظرا ورعيا لطاقتهم وإمكانياتهم الشرائية ونظرا لتكاليفهم العائلية.

ـــ وضع مراقبة على الولادة.

2) السياسة المالية والاعانة الخارجية :

أ) **السياسة المالية :**

ـــ تقوية سياسة التقشف التي دخلت في حيز التنفيذ منذ سنة 1964.

ـــ حذف جميع الاعتمادات غير الضرورية لسير الادارات أو التقتير منها.

ـــ حذف الاعتمادات المالية غير المنتجة أو على الأكثر حصرها في مستواها الحالي.

ـــ تخصيص التوفير المحقق بهاته الوسيلة للقطاعات المثمرة.

ـــ يوقف حق مجانية بعض الخدمات العمومية كالتعليم الثانوي والعالي والمعالجة الطبية على المعوزين وحدهم.

ـــ ترخيص وتشجيع التعليم الحر وإنشاء العيادات الخاصة.

ـــ اتخاذ نظام جبائي ونهج سياسة للقرض من شأنها أن تقلل من الاستهلاك وتنمي الوفر وتوظيف الأموال في الميادين المثمرة.

ـــ إن ضخامة المداخيل والمصاريف العمومية وكثرة المؤسسات العمومية وتعدد المنشآت العمومية والشبيهة بالعمومية تحث على استبدال المصالح الحالية للمراقبة بجهاز واحد للمراقبة يتوفر على الوسائل الكافية التي تجعله قادرا على التدخل بما يعوز النظام الحالي من سلطة وسرعة وجدوى.

ب) **الاعانة الخارجية :**

إن المجموعة الاقتصادية الأوربية التي هي مصدر من مصادر رؤوس الأموال والأطر ومنفذ لمنتوجاتنا الفلاحية والمعدنية ولفائضنا من اليد العاملة يجب أن تكون لعلاقات المغرب بهاته المجموعة مكانة ممتازة، مع المحافظة على أحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع باقي الدول الأخرى.

وفي انتظار تشييد مجموعة اقتصادية في نطاق المغرب العربي يجب علينا أن نبحث مع الدول المجاورة عن وسائل تنسيق سياساتنا الصناعية إما باتفاق مباشر وإما عن طريق الأمم المتحدة، وذلك لاقرار تبادل المصالح وتأمين إرضاء حاجيات المغرب من موارد الطاقات بأثمان منخفضة، وإيجاد أسواق واسعة لصرف ما ينتجه المغرب.

الخاتمة

لم تخرج أمة من حالة الحجر والاستعباد إلى حالة الرشد والانعتاق إلا وجدت أمامها مشاكل متراكمة ومصاعب جمة، وتخلفا في الزمان، ووجدت نفسها مضطرة إلى ركوب عدد من التجارب، والتقلب في مجموعة من الأطوار قبل أن ينتظم سيرها في السبل القويمة، وتستقر فيها الأوضاع على أسس سليمة ملائمة لمميزاتها السلالية وتقاليدها القومية وواقعها وعبقريتها، وملبية لاحتياجاتها الحقيقية.



فخروج أمة من طور إلى طور، وانتقال المسؤولية من يد إلى يد، واختلاف مجالات النشاط بين اليوم والغد، أمور تنجم عنها عواقب وآثار تستمر الأعوام المديدة والسنين الطوال، كما أن محاربة التخلف واللحاق بركب التطور والتقدم، واختيار أقوم المناهج الاقتصادية والاجتماعية قضايا تتطلب تضحيات وبذل جهود، وتستلزم تعبئة شاملة تنسى فيها مصلحة الفرد في سبيل مصلحة الكل.

وإذا كان شعبي قوي الاحساس، كثير النشاط، شديد الاهتمام بالمشاكل التي تواجهه والصعاب التي تعترضه فلأنه شعب يقظ طموح ذو ماض مجيد، تواق إلى بعث أمجاده، وإحياء عظمته، وتشييد صرح النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تقدم صناعي وتقني يضمن لأبنائه السعادة ولراياته المجد والفخار، وقد أعطيت هذا الشعب من الحريات، وأقررت له من الحقوق وأقمت له من المؤسسات ومكنته من وسائل التعبير ما هو خليق به وجدير، ولذا فأنا عازم كل العزم على المحافظة على أنظمتنا الديمقراطية العادلة المتحررة التي تنعدم بانعدامها لذة الحياة وتفقد بفقدانها حلاوة العيش.

وأنا بما أناطه الدستور بي من مسؤوليات، وألقى على كاهلي من واجب المحافظة على وحدة الأمة والسهر على مصالحها عازم على أن أدفع بكل ما أوتيت من قوة عجلة التقدم بأمتي إلى الأمام، وأسير بها قدما في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يثنني لي عزم ولا تهن لي إرادة، متيحا الفرص لجميع الكفايات مرحبا بكل من يريد العمل مخلصا من أبناء أمتي لتحقيق تقدمها ورخائها، فبابي مفتوح في أوجه الجميع، وأملي قوي في ممثلي أمتي بالمجالس التمثيلية. ويدي مبسوطة لرعاياي كافة دون تمييز، لأنهم جميعا أبنائي، لا يفضل أحد أحدا عندي إلا بقدر ما له من كفاية، وما يتوفر فيه من حسن النية وطيب الاستعداد، وشدة الاقتدار على ضبط نفسه وكبح جماحها وصرفها عن أنانيتها وشهواتها.

الثلاثاء 17 ذي الحجة 1384 — 20 أبريل 1965